جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الاسراء الجامعة

مجلة كلية الاسراء الجامعة

دورية محكمة شاملة

تصدر عن كلية الاسراء الجامعة

المجلد الاول - العدد صفر

الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام (ppp) نظرة مالية وتشريعية

الاستاذ المساعد الدكتور عمار فوزي كاظم المياحي
المدرس المساعد رائـــد فاضل جميل الشيخلي

كلية الاســـراء الجامعة- قسم القانون - بغـداد- العراق

الملخص

يلعب القطاع الخاص ادوارا فريدة في زيادة النمو وفي عملية البناء المستدامة وبخاصة ذلك الذي تحتاجه الدول النامية عبر اهتمام القطاع الخاص بالاستثمارات النادرة والخاصة مثل التمويل الابداعي والشراكات الخاصة والعامة.

ولذا يعد القطاع الخاص الشريك الاساسي للقطاع العام وفي كافة مرافق الحياة، من خلال تاسيس مؤسسات جديدة وخلق وظائف وتوفير السلع والخدمات وتوليد الارباح وامكانية الدخول للسوق والمشاركة في الايرادات العامة، ولذا فان هذا البحث يتكون من مباحث عدة تتناول مفهوم واهمية وانواع الشراكات مع رؤية فلسفية في مبادئ ومتطلبات الشراكات وتأثيرها على عمليات وانشطة التسويق.

واخيرا الاستنتاجات والتوصيات

Abstract

In fact the private sector plays vital role in construction and building process, so as to reach to sustainable development in seldom specializations like, innovational

finance, and ppp, therefore the private sector plays sensitive role in this context.

Actually the private sector contributes in providing goods and services, winning many profits, thats why this research consists of many topics (concets, definition, principles, criteria of partner ships with challenges that may facing this subject) supported by conclusions and recommendations.

المقدمة

يؤدي القطاع الخاص الى نمو ضروري في عملية البناء والاستدامة الذي تحتاج اليه الدول النامية، وعلاوة على ذلك يزيد ويركز على الاستثمارات الخاصة، مثل التمويل الابداعي، والشراكات الخاصة والعامة، ويعد القطاع الخاص الشريك الاساسي للقطاع العام، من خلال تاسيس مؤسسات جديدة وخلق وظائف وتوفير السلع والخدمات وتوليد ارباح وامكانية الدخول للسوق والمشاركة في الايرادات العامة، ويعد اعلان بوسان عام 2011 النواة الاولى لمشاركة القطاع الخاص بشكل واضح في التنمية ويشكل دليلا واضحا للتعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص والذي تم دعمه من قبل اكثر من اربعين كيانا عاما وخاصا بما فيه لجنةBIAC لجنة التشراف على الاعمال والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كذلك مؤتمر قمة العشرين كان قد اشار عام 2012 الى اهمية القطاع الخاص في انجاز التنمية ذلك ان القطاع العام لايستطيع بمفرده انجاز التنمية الطموحة مالم يكون حلقة رابطة بين الحكومات والمؤسسات الخاصة، لذلك فان الاهمية المتنامية لاشكال الشراكات تكاد تكون متنوعة، ولذا من الضروري تحديد ثلاث نقاط جوهرية في هذا السياق وهي:

1. على الحكومات والمنظمات تعزيز وتمكين البيئات التي يتم فيها تسريع عملية الشراكة مابين القطاعين الخاص والعام وهذه تدعى باصلاحات السياسة الرئيسة للحوكمة الاقتصادية الجيدة والتنمية المستدامة

2. هناك حاجة رئيسة لوزن قيمة الانواع المختلفة للشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وعملية تفحص ادواتها من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ولذا فان العديد من الشراكات بالامكان تطبيقها تحت شروط مناسبة للاستمرار بالمشاركة بعملية التنمية، لان هناك حالة من الفوضى في عملية النمو التي تكاد امكانية ايجاد الحلول لها عبر مايسمى بالشراكات مابين القطاعين الخاص والعام

3. تطور نماذج الشراكة التي تقع خارج التعاريف المقبولة للشراكة بين القطاعين الخاص والعام

ولتحسين بيئة تمكين الاعمال عالميا، فان هذا الموضوع يشكل اهمية حاسمة للتنمية، وبامكان الحكومات ضمان قواعد قانونية وتنفيذ سياسات واضحة وحوكمة جديدة وتنظيمات قانونية صحيحة، وفي هذا السياق على الحكومات ادراك اهمية التشاور فيمابينها عن قرب حول القطاعات الخاصة المحلية والاجنبية لخلق بيئة تمكين جديدة للتنمية وتروج للسلم والاستقرار، فضلا عن كون العلاقات التعاقدية لتوفير الخدمات والبنى التحتية والادارة وتمويل الخدمات العامة تشكل وضعا رسميا للشراكات، وهذا يعني ان ترتيبات معينة يجب ان تتم مابين السلطة العامة P1 والمؤسسات الخاصة P2 والاهداف المشتركة P3.

لذا فإن هذا البحث يعد محاولة متواضعة لفهم وتحديد أطر الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، ويتكون من عدة مباحث منها منهجية البحث والرؤية الفلسفية في الشراكة، مبادئ ومتطلبات وانواع الشراكة، ، تسويق مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والاستنتاجات والتوصيات.

خطة البحث:

المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني: رؤية فلسفية في مفهوم واهمية الشراكة بين القطاع الخاص والعام

المبحث الثالث: مبادئ ومتطلبات الشراكات

المبحث الرابع: انواع الشراكات

المبحث الخامس: المبادئ العامة الواجب توفرها بين الشركاء

المبحث الاول منهجية البحث

1.مشكلة البحث:

تشكل الشراكات ما بين القطاعين الخاص والعام الهدف الاساس والكبير لتلبية الحاجات العامة في مختلف بلدان العالم، والشراكات اليوم تستخدم بمشاريع متعددة مثل تسليم وتسويق الخدمات وبناء المدارس وغيرها، وخلال العقود الماضية ومع وجود صعوبات في الشراكات لكن هناك نتائج كبيرة ايجابية تظهر على السطح افضل بكثير من وسائل تقليدية كانت تشكل الاساس للتنمية الاقتصادية(Corriganetal.,2005: 4)

ولذا بالامكان طرح التساؤلات الاتية والتي تشكل مشكلة البحث:

1. كيف يمكن تحقيق الشراكات بين القطلع الخاص والعام للوصول للتنمية المنشودة
2. ماهي استراتيجيات الشراكة بين القطاع الخاص والعام من ناحية الاعمال بشكل عام والتسويق بشكل خاص
3. ماهي الادوار التسويقية التي تؤديها الشراكات بين القطاع الخاص والعام
4. ماهو مستقبل الشراكات بين القطاع الخاص والعام وتأثيره على التسويق
5. ماهي مستويات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام
6. ماهي التحديات التي تواجه الشراكات بين القطاع الخاص والعام وانعكاس ذلك على منظمات التسويق

2. أهمية البحث

تعد الشراكات بين القطاع الخاص والعام عملية وليس مناج وهذه العملية تؤدي الى منافع لكل الاطراف بما فيها المنظمة التسويقية، لذا فان التسواق والقطاع العام يدعمان هذا المدخل الاستثماري، وتتجسد اهمية البحث في التعرض لمعنى الشراكات بين القطاعين الخاص والعام وتسليط الضوء على افضل الممارسات العملية في هذا السياق وكيفية الاستخدام ابكفوء للموارد الخاصة والعامة باتجاه نيل اهداف الشراكات

وتحديـد مبادئهـا الناجحـة لانجـاز عمليـات التنميـة الاقتصاديـة وانعـكاس ذلـك علـى عمليـات واستراتيجيات التسويق وسياساته.

3. أهداف البحث:

يسعى البحث الى توفير رؤية تسويقية لمفهوم وادارة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام على صعيد توفير السلع والخدمات وفهم حاجات ورغبات الزبون المتجددة وكيفية الاستجابة للطلبات المتزايدة للبنى التحتية ذات الصلة بالخدمات ومن ثم تحسين كفاءة العمليات وتسليم سلع وخدمات تسويقيا وزيادة الشفافية وتقليل الكلف ابخاصة بتسليم الخدمة للزبون، كما يسعى البحث الى تقديم وصياغة استراتيجيات وسياسات فاعلة لاطلاق الشرارة لفرص تسويقية محتملة ضمن خطط الاستثمارات واعطاء الصبغة القانونية التسويقية لهذا المفهوم، مع كيفية خلق اطار مؤسساتي لهذا المفهوم، فضلا عن تقييم المخاطر المستقبلية التي تحيط بموارد بيئة ومنظماتالتسويق وتقييم قدرات هذه المتظمات على ضوء مستويات الخدمة المقدمة ومستوى الشراكات ومقاييس جودة الخدمة.

4. مصادر البحث

تم الاستعانة ببعض المصادر الاجنبية والعربية من كتب ومقالات وابحاث ودراسات.

5. الأبعاد الزمانية والمكانية

تم البدء بهذا البحث في بداية شهر كانون الثاني من العام2017والانتهاء منه في مطلع شهر شباط 2018، والابعاد المكانية للبحث تشمل مناقشة الشراكات بين الدول بشكل عام.

6.نوع البحث: وصفي

المبحث الثاني: مفهوم واهمية الشراكات بين القطاع العام والخاص

المبحث الثالث: انواع استراتيجيات الشراكة بين القطاع الخاص والعام

المبحث الرابع: تأثيرات الشراكة بين القطاع الخاص والعام ونشاطات منظمات التسويق

المبحث الخامس: التحديات التي تواجه الشراكات مابين القطاع الخاص والعام وتأثيراتها على مستقبل عمليات التسويق، واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني: رؤية فلسفية في مفهوم واهمية الشراكة بين القطاع الخاص والعام

حظي مفهوم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية عالميا ومنذ مطلع التسعينات وزاد الاهتمام بالشراكة بعد ان اتضح بان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتمد على حشد جميع امكانات ابمجتمع بما فيها الطاقات وابنوارد وخبرات القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات موسسية تتولى انشاء المشاريع بمختلف انواعها وتشغيلها لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لبناء التنظيمات التشاركية التي تسهم فيها قطاعات المجتمع في توجيه مشاريع الاعمال وادارتها وتطويرها وتنميتها من اجل خدمة اهدافها على اساس المشاركة الفعلية والحوكمة الجيدة والمسائلة الشفافة والمنفعة التبادلية، وقد تزايدت الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في انحاء العالم كافة منذ بداية التسعينات ولاسباب عدة منها، انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، ممادفع دول اوربا الشرقية وروسيا لاحقا الى التراجع عن الملكية المطلقة لوسائل الانتاج من قبل الحكومات والى اشراك القطاع الخاص بشكل او باخر في ادارة شؤون الدولة، ومن الاسباب الاخرى ازدياد عجز الموازنات الحكومية ممادفع الدول الى تخفيض هذا العجز من دون ان يؤثر ذلك على الانفاق الاستثماري لديها عبر عقد شراكات مع القطاع الخاص.

(بو ذياب، 2017: 2)

وقد وردت تعاريف عدة لمفهوم الشراكة ومعظم هذه التعاريف لاتخرج عن معنى الشراكة public-private partnership (ppp) التي تعني باوجه التفاعل والتعاون العديدة الخاصة بتوظيف امكانلتها البشرية والمادية والادارية والتنظيمية والمعرفية والتكنولوجية، على اساس من المشاركة، والالتزام بالاهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة، والمسائلة من اجل تحقيق الاهداف

الاقتصادية والاجتماعية، التي تهم العدد الاكبر من افراد المجتمع حتى يتمكن الاخير من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي افضل.

(محمد، 2015: 5)

في حين يرى اخرون ان هذا المفهوم هو عبارة عن(عقود تقوم بتقديمها القطاع ابخاص كخدمات عامة بالنيابة عن ورقابة السلطات العامة).

وهناك من المفكرين من حدد هذا المعنى بكونه عقد اداري يتعهد بموجبه احد الاشخاص في القطاع العام الى احد الاشخاص في القطاع الخاص للقيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالاعمال والتجهيزات الضرورية للمرافق ابعامة وادارتها واستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحدد مقابل ميالغ مالية تلتزم الادارة المتعاقدة بدفعها اليه بشكل مجزء طوال فترة التعاقد، بسنما يعرف صندوق ابنقد الدولي الشراكة بكونها (انفاقيات يقوم بموجبها القطاع ابخاص بتوفير ابموجودات وابخدمات والتي من ابمقترض ان تقدم تقليديا من قبل الحكومة، لذا فانها تتضمن نقطتينهما الخدمات والاستثمارات (IMF,2004: 23) (Mckinsey,2009) بينما تعرفه شركة بانه ذلك المفهوم الذي يعني (اربعة عناصر هي (الرؤية المشتركة، الاستثمارات، الهيكل، وتنسيق عملية اتخاذ القرار) (Ngowi,20042) في حين ذكر: بان الشراكات هي (اتفاقية بين القطاع العام والخاص لتسليم خدمات عامة).

في حين ذكر (عبدالرضا، 2012: 1) ان مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعني (ذلك المفهوم الحديث، المتعدد الاوجه، المرتبط بابعاد عدة تلك هي(البعد الاداري، التنظيمي، التعوني، القانوني والاجتماعي).

كان قد حدد الشراكة بكونها (عقد تقوم به الحكومة مع مورد الخدمة لاكتساب خدمة محددة. (Patrinosetal.,2009: 31) بالكمية والنوعية المعرفة وبسعر مقبول ولفترة محدودة. (Taylor2003).

وهـذا التعريـف يغطـي فـي الواقـع انـواع عـدة مـن العقـود والخدمـات مثـل التعليـم، الصيانة، الخدمات.

رأى ان هذا المفهوم ينطوي على معنى مفاده(اتفاقيات مابين القطاع الخاص والعام لتوفير موجودات، (ADB,2008: 1) او خدمات مثل الطاقة، المياه، النقل، التعليم، الصحة.

اما الاخرون فقد حددوا الشراكة بانها(تسليم خدمات توفر قيمة للنقود مقارنة بالاقتناء التقليد ويرى الباحثان ان مفهوم الشراكة يعني(تلك العقود التي تتضمن تسليم وتقديم خدمات متميزة) وتمتاز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام بكونها بعيدة المدى تهدف لتقديم خدمات عامة وانشاء بنى تحتية بالاستفادة من الكفاءة الادارية والقدرات التمويلية للقطاع الخاص وتمتلز هذه الشراكات بانها ليست شراكات في راس المال ولا الارباح بل هي مشاركة في في المخاطر، بحيث ان القطاع العام يحول الى القطاع الخاص جزء من مخاطر المشروع ويحتفظ بالاخرى وهذا مايميز الشراكة عن الخصخصة وعقود الادارة، كما ان القطاع ابخاص اكثر دينامية للتطوير والاستكشاف ممااينعكس على الجودة والنوعية للسلع المقدمة من جهة وعلى عمليات ونشاطات التسويق من جهة اخرى، ويتحمل القطاع العام مخاطر البيئة والتنظيم والتعرفة وبعض الامور القانونية في حين يتحمل الطرفان معا المخاطر المتعلقة بالقوة القاهرة والعلاقات مع العمال والربح والخسارة وتتجلى اهمية الشراكات بالاتي:

1. عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة بمفرده
2. التغير التقني والاقتصادي المتسارع
3. ضغوط المنافسة المتزايدة
4. محدودية الموارد المالية والبشرية
5. زيادة الفاعلية والكفاءة عبر الاعتماد على الميزة المقارنة وتقسيم العمل العقلاني الناتج عن هذه الشراكة (بو ذياب، 2011: 11)
6. توفير معدات ذات اداء عالي
7. الاهتمام العالي بالزبون
8. محاكاة المنافسة المهنية
9. خلق انظمة ادارية وتنفيذية متطورة
10. يعد طريقا للابداع التكنولوجي
11. تسليم المشاريع بالوقت المحدد

12. زيادة دور القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية
13. زيادة تنمية الاعمال
14. استبعاد مخاطر النقود بعيدة المدى وتحويلها للقطاع الخاص (World bank Group, 2017: 1)
15. تحويل الخسائر للقطاع الخاص
16. الاستفادة من راس مال القطاع ابخاص في مشروعات فريدة فضلا عن توافر الخبرات التقنية
17. ادارة مواضيع الكلف بكفاءة وفاعلية
18. تقليل كلف المشروعات بعيدةالمدى
19. تنظيم استخدام التكنولوجيا والموارد البشرية وباقي الموارد)
20. تطبيق افضل الممارسات الرشيدة
21. تحسين الجودة
22. تعزيز المسائلة والمحاسبة الوظيفية (Roman,1015: 5)
23. تشكل طريق للاتصالات الفاعلة
24. تحليل اجراءات الشراء
25. تجلب قيمة لدافعي الضرائب والمستثمرين
26. تشكل منعطفا لتقدير مستوى الخدمات المقدمة من منظمات التسويق
27. الاستجابة السريعة لحاجات ورغبات الزبون
28. تعد وسيلة من وسائل ادارة علاقات الزبون لتنفيذ مشروعات استراتيجية وتقديم خدمات عامة تمس الحياة اليومية للزبون (PWC, 2016: 1)
29. تشكل بديلا لادارة البنى التحتية بشكل تقليدي
30. الوصول الى زبائن جدد عبر الشراكة الاستراتيجية وتحقيق سعادة الزبون (Kumar,2016: 2)
31. المشاركة في واجبات المسؤولية الاجتماعية (Korff,2016: 6)

والجدول الاتي يبين جوهر عملية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:

التمويل العام: يمتاز بمشروعات عامة في التسليم العام، وكذلك بالتعاقد عند التسليم الخاص

التمويل الخاص: يمتاز بمبادرات في الرقابة عند التسليم العام، ومشروعات خاصة عند التسليم الخاص.

Source: Roman, A.venkat (2015) Public, Private Partnership in Health Care Context, Models, Lessons

المبحث الثالث: مبادئ ومتطلبات وانواع الشراكات

كان قد حدد وجود مبادئ عدة تنظم (Raman&Bjorkman,2009: 8)

عمل الشراكات وهي كما يلي:

1. جودة نسبية بين الشركاء
2. التزام عالي بانجاز الاهداف
3. تفاصيل دقيقة عن كل شريك
4. المشاركة في عمليات اتخاذ القرار
5. عوائد مالية عادلة
6. توفير مزايا لاصحاب المصالح

بينما هناك من يرى ان متطلبات الشراكة تتجلى بالاتي:

1. الحصول على دعم سياسي قوي على المستوى القومي
2. التحليل الدقيق للمخاطر
3. شفافية العملية التعاقدية
4. رغبة القطاع العام في قبول فكرة الحلول الابداعية المقدمة من القطاع الخاص
5. العقود التفصيلية، اذ تتسع لتغييرات معينة في متطلبات المشروع على المدى الزمني
6. توافر الرقابة الفاعلة والمهنية للقطاع الخاص من جانب الزبون
7. اختيار المشروعات المناسبة

8. الاعداد الجيد
9. الدعم الاستشاري المناسب
10. شفافية العملية التعاقدية وهيكلتها
11. متابعة الاعمال في مرحلة التشغيل(15-20)سنة
12. اصرار على تفعيل الشراكات من قبل الحكومة والمستثمرين والمقرضين والمستخدمين والزبائن) (محمد، 2015: 8)

اما متطلبات الشراكة التسويقية فهي كالاتي: (Montero,2012: 1)

1. على المنظمة البقاء في حالة يقظة بموضوع المعلومات والتطلع لكل مايتعلق بها من علامات فريدة
2. خلق وضع(اربح-اربح-ثم اربح)
3. الوصول للاسواق الجديدة والزبائن
4. زيادة ولاء الزبون
5. تقليل كلف السوق
6. قياس القيمة المحتملة للموجودات غير الملموسة

المبحث الرابع: انواع الشراكات:

ذكر انواع متعددة من الشراكة هي: (Treasury,dept.2015: 11)

1. نموذج معدل العائد، ويزن هذا النموذج مزايا الزبون والمستثمر
2. نموذج الكبسولة السعرية: ويزن هذا النموذج ايضا الزبون والمستثمر عبر تحديد سعر خدمات البنى التحتية بدلا من العائد على الاستثمار
3. النماذج المشتركة:

وهو من النماذج الجديدة في هذا السياق بسبب ان المستثمرين اكثر رغبة للدخول في اتفاقيات مع الحكومة اذا كان القطاع العام يوفر بعض الحماية من مخاطر الطلب وفي ابعد اتجاه

اما عن انواع شراكات التسويق فهي كماتلي؛

1. الشراكات التسويقية في التوزيع:

وهنا تودي هذه الشراكات دورها في تكامل جهود وقدرات التركيز على الصفقات التسويقية

2. الشراكات التسويقية في اضافة القيمة:

وتتجسد هذه الشراكة في عرض العلامة التجارية للزبون

3. الشراكة التسويقية في تحقيق الضمانات:

وهذا يشكل وضع مثالي خاصة بالنسبة للعلامة الاصغر

4. الشراكة التسويقية في تحقيق عنصر الجاذبية:

وذلك لاستهداف جمهور من الزبائن وتقديم عروض فريدة تتناغم مع عادات الشراء او تفضيلات الزبون

(Pollack,2017: 1)

كما ذكر (بو ذياب، 2017: 3) انواع الشراكات بالاتي:

1. **الشراكات التعاونية:** ويدور هذا النوع حول ادارة الشركة وتنظيمها على اساس الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، اذ تتصف الشراكة بعلاقات افقية بين اطرافها، ويتم اتخاذ القرار بالاجماع بحيث يشترك جميع الشركاء باداء المهمات والواجبات.

2. **الشراكات التعاونية:** وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين، وتكون العلاقات بين اطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط.

في حين رأى اخرون ان اساليب الشراكات مع القطاع الخاص في تقديم مشروعات ابخدمة بصفة عامة ودرجة مساهمته فيها على النحو الاتي:

1. عقود الخدمة
2. عقود الادارة

3. عقود الايجار
4. عقود الامتياز
5. البناء والتشغيل ونقل الملكية
6. التمليك والتشغيل
7. البيع المباشر

وادناه شرح موجز لبعض العقود المشار اليها انفا وكمايلي:

1. **عقود الخدمة:** وتتم بين هيئة حكومية لها صلاحيات لازمة وشركة او اكثر من القطاع الخاص وتستخدم هذه العقود في دول مثل الهند، ماليزيا، شيلي، وغيرها.

2. **عقود الادارة:** وهو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة او مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لادارة هذه المؤسسة.

3. **عقود الايجار:** وهو عقد يمنح من خلاله مالك الاصول اي الحكومة، شركة خاصة ما حق استخدام هذه الاصول والاحتفاظ بالارباح لفترة من(6-10)سنة، مقابل دفع ايجار القطاع.

المبحث الخامس:

المبادئ العامة الواجب توفرها بين الشركاء والنظرة التشريعية للشراكات:

يتضمن ذلك مايأتي:

1. الالتزام والتعهد

(الدائرة المالية بحكومة دبي، 2010: 9)

2. مناخ الاستثمار
3. بيئة التمكين، وتضم:

الالتزام السياسي

خيارات الاصلاح

النظام التشريعي

الطاقة المؤسسية

4. التعاملات والتنفيذ، وتضم:

حوكمة الشراكات

الادوار والمسؤوليات

الافصاح المالي

الاشراف على التعاملات

ادارة العقود

Source: Basedon33 Interviews with World Bank Group Managers

تضيف عقود اخرى هي: (ADB,2008: 1)

1. **عقود البناء والتصميم والتحويل:** وهذايتضمن الاستثمار المهم من قبل القطاع الخاص والذي يهيكل البنى التحتية.

2. **عقود الامتياز:** تحول مقدار كبير من المخاطر، الطلبات، التشغيل، والاستثمارات والتمويل الى القطاع الخاص.

النظرة التشريعية للشراكات:

ان موضوع الشراكات يتطلب اصدار قانون لتنظيمها وتشغيل المشروعات وفق الاسس الاتية:

1. ازالة كافة القيود غير المرغوب فيها والمفروضة على القطاع الخاص في مشروعات الخدمات العامة.

2. وضع الاطار القانوني العام المنظم لكافة اشكال شراكات القطاع الخاص دون لبس او غموض.

3.تحديد السلطات المركزية والمحلية التي يحق لها التعاقد.

4.تهيئة البنى التشريعية الملائمة لاختيار المستثمر عبر اجراءات تنافسية.

5.وضع القواعد المنظمة للاستثمار الخاص في ابقطاعات الاقتصادية دون استثناء.

(حمدونة، 2017: 59).

المصادر

1. Montero(2012) Marketing Partnerships that Succeeded
2. Patrinos, Harry Anthony and Osrio, Felip and Guaqueta, Juliana (2009) The Role and Impact of Public-private Partnerships in Education.
3. Korff, Marcel (2012) Public-private Partnerships, Benefits and Burdens of Cooperation a Critical Look at Private Sector in the Public Realm Involvement.
4. Ngowi, Honest Prosper (2015) Public Private Partnerships of Municipalities in Tanzania, issues and Lessons of Experience, economic Dept. Mzumbe University.
5. Corrigan, Mary Beth and Hambene, Jack and Lii, William Hundett and stainback, John and Wtenstein, Nicole (2005) Ten Principles for Successful , Washington, USA.
6. Dept. of the Treasury, Office of the Economic Policy, (2015)
7. PWC (2016) Public -private Partnerships in the USA.
8. World Bank Group (2017)
9. Roman, A, venkat (2015) Public private Partnerships in Health Care, Context, Models, Lessons
10. ADB, (2008), p.1.
11. Roman D., MC, Cortez and N, Cobat and, Huss-Lederman (2015) Partnerships between Public private Sectors.

12. ابو ذياب، انيس(2017)الشراكة بين القطاع العام والخاص فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني

13. محمد، محمود عبد الحافظ(2012) الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية، المنظمة العربية للتنمية الادارية

14. حمدونة، محمد اشرف (2017) العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطين.

Republic of Iraq
Ministry of higher education
and scientific research
AL-Esraa University College

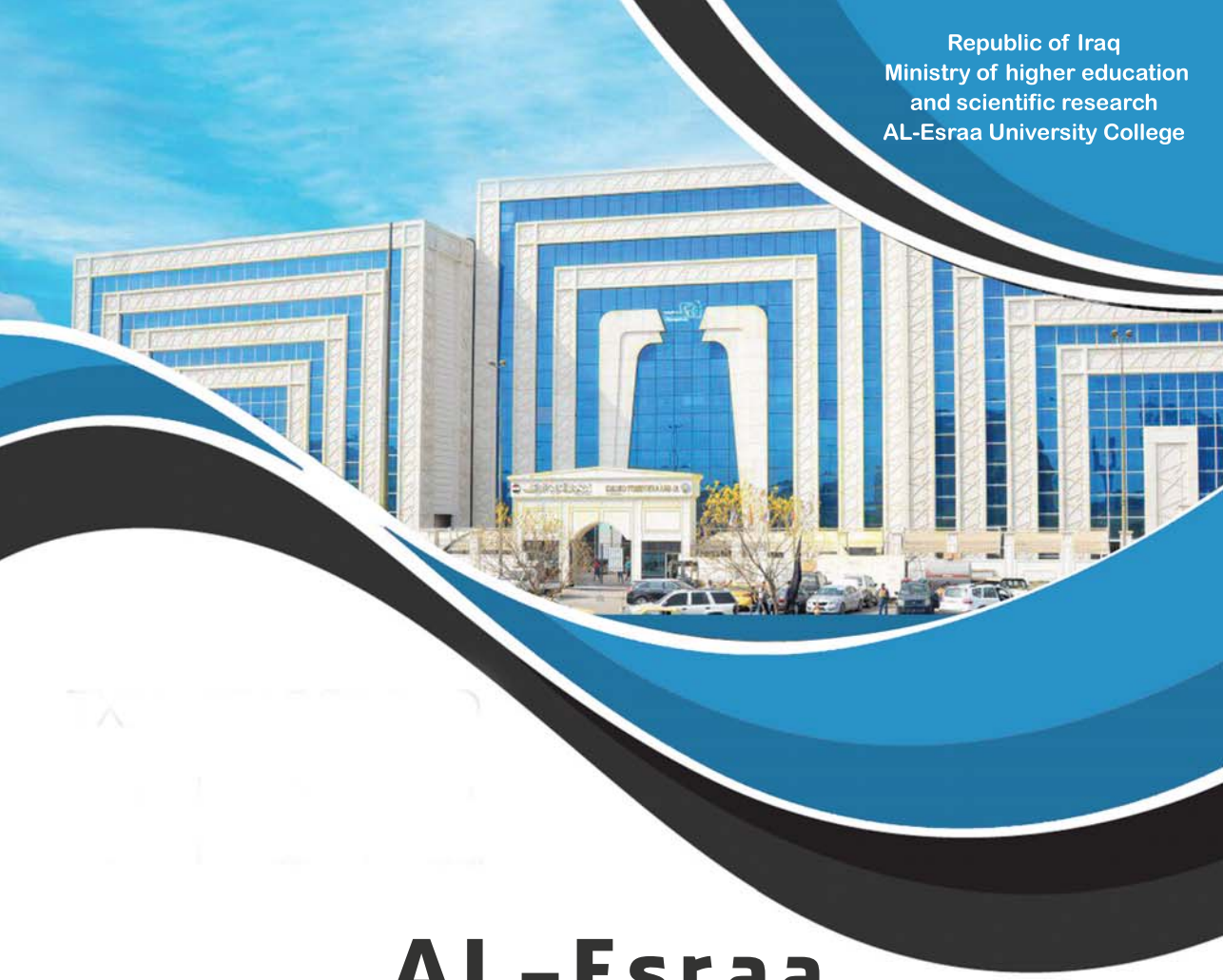

AL-Esraa University College Journal

A Periodical Comprehensive Refereed Scientific Journal

Issue by AL-Esraa University College
Baghdad Iraq

1st. Volume - Zero Number